

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 166
تموز 2020

التقارير الرئيسية

تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية عميقة نتيجة الضغوط الهائلة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وتفاقم المواجهات السياسية مع الاحتلال

عقدت لجنة الارتباط الخاصة بتنسيق المساعدات للشعب الفلسطيني اجتماعها في 2 حزيران الماضي عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وذلك لبحث الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في فلسطين

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 470.8 نقطة في آخر يوم للتداول، منخفضاً بنسبة 1% مقارنة بالشهر الذي يسبقه

الموجة الثانية من جائحة كوفيد-19

فرضت السلطة الوطنية الفلسطينية إغلاقاً تاماً للمرة الثانية على الضفة الغربية في الأول من تموز 2020، واستمر الإغلاق لأحد عشر يوماً تلاه إجراءات وقائية مشددة بساعات عمل محددة مع الحد من التنقل بين المحافظات وإغلاق المنشآت الاقتصادية «غير الأساسية». جاء الإغلاق بعد تفاقم الحالات المؤكدة المصابة بالفيروس والتي وصلت إلى 13,938 حالة في 29 تموز، مقارنة بـ 630 حالة في بداية شهر حزيران¹. أشعل الاختلاط مع العاملين الفلسطينيين في إسرائيل الموجة الثانية من الحالات، إلا أن التجمعات الكبيرة في الأعراس وبيوت العزاء وقلة الالتزام بالتدابير الوقائية، خاصة في بعض مناطق الأراضي المحتلة التي لا تخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، أدت إلى انتشار الوباء بشكل واسع. وتتواجد الغالبية العظمى من الحالات النشطة حالياً في الضفة الغربية (13,863)، خاصة في محافظتي الخليل والقدس (7,204 و3,000، على التوالي). بتاريخ كتابة هذه النشرة، بلغ عدد الوفيات من الفيروس 82، والمتعافين 6,033، أما المتبقون فهم مصابون دون أعراض.

كشفت وباء كوفيد-19 عن ضعف إمكانيات قطاع الصحة الفلسطيني. وهو ما يتضح جلياً من تصريحات مسؤولون في السلطة الفلسطينية، عبروا عن قلقهم إزاء النقص في مراكز الحجر الصحي والقدرة المحدودة في المستشفيات المحلية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحالات التي تحتاج إلى رعاية طبية في حال لم يتم احتواء الموجة الجديدة من الوباء والسيطرة عليها.

التأثيرات المدمرة للجائحة على الاقتصاد

أظهرت الموجة الأولى من جائحة كوفيد-19، والتي بدأت أوائل آذار 2020، مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني الرازح تحت عبء التشوهات الهيكلية الناجمة عن الصراع المستمر لعدة عقود، والإجراءات الإسرائيلية الخانقة، ومحدودية المساحة المتاحة لتطبيق أي سياسات اقتصادية، وتقلص المساعدات المالية الخارجية، وشح الموارد المالية العامة. تشير التقديرات الرسمية الأولية حول الأداء الكلي للربع الأول من العام 2020 إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.4% مقارنة بالربع السابق ونسبة 4.3% مقارنة مع الربع المناظر في 2019².

جدول (1): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، الربع 1 2020، الربع 4 2019، الربع 1 2019 -

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المؤشر	ربع 1، 2020 (مليون دولار)	ربع 4، 2019 (مليون دولار)	ربع 1، 2019 (مليون دولار)	النسبة المئوية للتغير في ر1 2020 مقارنة ب ر1 2019	النسبة المئوية للتغير في ر1 2020 مقارنة ب ر4 2019
الناتج المحلي الإجمالي	3,820.4	4,016.4	3,956.1	-3.4%	-4.9%
الصادرات	538.1	706.2	641.1	-16.1%	-23.8%
الواردات	1,843.9	2,052.3	2,103.1	-12.3%	-10.2%
إجمالي وضع الدين الخارجي	2,051.0	1,966.0	1,680.0	22.1%	4.3%
صافي الاستثمار الدولي	1,763.0	2,098.0	1,724.0	2.3%	-16.0%
معدل البطالة	31.70%	30.30%	32.80%	-	-

انخفضت الصادرات السلمية بنسبة 17% خلال شهر آذار مقارنة بالشهر السابق، وبنسبة 29% مقارنة بالشهر المناظر في 2019. كما انخفضت الواردات بنسبة 5% و12% خلال نفس الفترة. وطالت الجائحة الودائع والتسهيلات الائتمانية والتي انخفضت خلال شهر آذار بنسبة 2% و7.0% على التوالي³. وشهد

كما في الأزمات السابقة، لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية للاستدانة من البنوك المحلية لتمكين من دفع فاتورة الرواتب، أو جزء منها، ولكن مديونيتها وصلت للحد الأقصى المسموح به وفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية. أي أن البدائل المتوفرة لتوفير السيولة المالية للقطاع العام باتت محدودة للغاية، إن لم تكن معدومة. وصول الحد الأقصى للاقتراض العام يزيد من حجم الضغوطات الملقاة على عاتق القطاع المصرفي، والمعرض أصلاً لمخاطر الدخول في معركة قانونية بعد رفع عدد من الدعاوى القضائية في الولايات المتحدة ضد البنوك الفلسطينية التي تحتفظ بحسابات لعائلات الشهداء والجرحى الفلسطينيين¹¹. مع نهاية أيار 2020، بلغت ديون السلطة الوطنية الفلسطينية المستحقة للبنوك المحلية قرابة 6.1 مليار دولار، بالإضافة لديون خارجية تتجاوز 1.1 مليار دولار¹².

شهدت المساعدات الخارجية المقدمة لفلسطين تراجعاً بنسبة 6.25% خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. وبلغ الدين العام الفلسطيني 9.10 مليار شيكل نهاية أيار 2020¹³. نظراً لتفاقم الأزمة الإنسانية في فلسطين، أعلن الاتحاد الأوروبي في 8 تموز الفائت عن تقديمه منحة بقيمة 7.22 مليون يورو كمساعدات إنسانية للفئات المهمشة من السكان، والمهددة بشكل أكبر خلال الأزمات الاقتصادية وتعاني من نقص الخدمات الأساسية¹⁴. في 17 حزيران، تقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية للجامعة العربية بطلب رسمي لتفعيل قروض شبكة الأمان العربية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً، يتم سدادها بعد حل أزمة وقف تحويل إيرادات المقاصة¹⁵. لكن حتى اليوم، لم يتم الإعلان عن أي مساعدات عربية رسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

اجتماع لجنة الارتباط الخاصة

عقدت لجنة الارتباط الخاصة بتسيق المساعدات للشعب الفلسطيني (AHLIC) اجتماعها في 2 حزيران الماضي عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وذلك لبحث الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في فلسطين. ولجنة الارتباط الخاصة هي لجنة مكونة من 15 عضواً من الدول الكبرى المانحة، فيها ممثلين عن فلسطين وإسرائيل، تعمل كألية لتسيق المساعدات التنموية المقدمة للشعب الفلسطيني على المستوى السياسي¹⁶.

دعا رئيس اللجنة الجهات المانحة إلى رفع دعمهم لموازنة السلطة الفلسطينية، ومواصلة دعم خطط الاستجابة لكوفيد-19 في فلسطين، وتقديم مساعدات للأونروا فوراً، واستئناف دعم مشروع إعادة إعمار غزة. كما طالبت الدول المانحة كل من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بحل الإشكالات المالية العالقة ووضع آليات لضمان استمرار العلاقات المصرفية بينهما. ودعت السلطة الفلسطينية للتركيز على الإنفاق على قطاعي التعليم والرعاية الصحية، فيما طالبت الحكومة الإسرائيلية بتسهيل حركة التنقل والوصول للإمدادات الطبية والمعدات ذات الصلة، وللعاملين في المجال الإنساني، ووصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي¹⁷. كما حذر بعض أعضاء لجنة الارتباط من عواقب ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية، منوهين إلى أن هذه الخطوة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وتقوض من إمكانية تطبيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. وشكك أعضاء آخرون بقرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس إنهاء الاتفاقيات والتعاون الأمني مع إسرائيل.

تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية

قبل عقد اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نشرت السلطة الفلسطينية تقريراً يركز إلى حد كبير على مسألة الضم وأثار جائحة كوفيد-19¹⁸.

مؤشر الإنتاج الصناعي أيضاً انخفضاً حاداً بلغ 6.24%، وذلك بعد تدهور كافة الأنشطة الاقتصادية باستثناء إمدادات المياه وإدارة النفايات. أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) فقد ارتفع بنسبة 7.0%، وذلك نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، خاصة الخضروات المجففة (2.30%) ولحم الدجاج الطازج (5.10%).

تدعم هذه الأرقام توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) الصادرة في وقت سابق من هذا العام، واللذان توقعتا تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بنسبة 5.13% و3.20% على التوالي، وهي توقعات أعلى بكثير من التوقعات المتحفظة لسلطة النقد الفلسطينية والبنك الدولي⁴.

أزمة إيرادات السلطة الفلسطينية

تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية عميقة نتيجة الضغوط الهائلة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وتفاقم المواجهات السياسية مع الاحتلال. وتتوقع وزارة المالية الفلسطينية تراجعاً يتراوح بين 75-85% في الإيرادات المحلية، نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية والتجارة الخارجية، وجباية الإيرادات المحلية، بينما تتوقع تراجعاً في إيرادات المقاصة بنسبة تتراوح بين 50-70%. قرار الحكومة الفلسطينية في 4 حزيران بوقف التسبيق الأمني والمدني والاقتصادي مع الحكومة الإسرائيلية رداً على قرارها أحادي الجانب بضم أجزاء من الضفة الغربية فاقم من الوضع⁵، لأنه يعني أيضاً توقف استلام حوالي 200 مليون دولار شهرياً من إيرادات المقاصة⁶.

أوضح وزير المالية الفلسطيني، شكري بشارة، أن الإيرادات العامة شهدت تراجعاً بنسبة 80% (1.1 مليار شيكل) خلال حزيران 2020، نتيجة تراجع إيرادات المقاصة بقرابة 720 مليون شيكل وفي الإيرادات المحلية بقيمة 280 مليون شيكل، وذلك نتيجة جائحة كوفيد-19 وتأخر استلام مساعدات خارجية بقيمة 100 مليون شيكل⁷. فيما بلغت نفقات شهر حزيران الماضي، قرابة 760 مليون شيكل، منها 550 مليون شيكل رواتب، و210 مليون نفقات أخرى أغلبها في قطاع الصحة العامة⁸. وتمت تغطية العجز في الميزانية العامة باقتراض 250 مليون شيكل من البنوك المحلية⁹.

استنزفت الأزمة الحالية خزينة السلطة الفلسطينية بشكل حاد، مما حد من قدرتها على دفع رواتب موظفيها والبالغ عددهم 132,300 موظف. فبعد أن عجزت السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية خلال الشهرين الماضيين، أعلنت في 2 تموز عن صرف 50% من قيمة رواتب شهر أيار ومخصصات التقاعد (بحد أدنى 1750 شيكلاً) أو ما يعادل 500 دولار لحوالي 25% من موظفيها). وتتوقع السلطة الفلسطينية أن تتمكن من دفع رواتب موظفيها بنفس المعدل حتى نهاية العام، ما لم تتمكن من توفير تمويل إضافي¹⁰.

يذكر أن أزمة إيرادات السلطة الفلسطينية جاءت في وقت بالكاد تعافت فيه من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية التي شهدتها في العام 2019، في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية باقتطاع مبلغ من أموال المقاصة التي تحولها للسلطة الفلسطينية، وهو يعادل قيمة ما تحوله السلطة الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

4 <https://www.mas.ps/files/server/20202204173236-1.pdf>; <https://bit.ly/39kNaFu>

5 <https://n.pr/2WK9BiJ>

6 الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على اتفاقيات مسبقة؛ رفضت إسرائيل تحويل الأموال قبل استئناف العمل بالتنسيق المباشر.

7 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=XYksuja118623638661aXKysuj>

8 المرجع السابق.

9 <https://www.aliqtisadi.ps/article/76172/>

10 <https://www.aliqtisadi.ps/article/76163/> . <https://www.aliqtisadi.ps/article/72271/> . <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/07/02/1349299.html>

11 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=fNcKBCa108117237294afNcKBC>

12 <https://www.aliqtisadi.ps/article/75843/>

13 <https://www.aliqtisadi.ps/article/76138/>

14 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_20_1298

15 <https://www.aa.com.tr/en/middle-east/palestine-seeks-100m-loan-from-arab-league/1880887>

16 <https://bit.ly/32JvwKP>

17 https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/06/AHLCCHAIRSUM_020620.pdf

18 http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=45264

عمل مؤقتة. برغم ذلك، يمكن للوباء عكس الوضع، خاصة مع توقف عمل 35% من المنشآت الصناعية، وفقدان 13,000 من عمال القطاع الصناعي و10,250 من عمال قطاع السياحة والضيافة لوظائفهم.

تقرير البنك الدولي

ركز تقرير مجموعة البنك الدولي على التداعيات السلبية لأزمة كوفيد-19 على الاقتصاد الفلسطيني. ووفقا للتقرير، قد ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تصل إلى 11% في العام 2020. ومن المتوقع أن يكون الانكماش الاقتصادي في الضفة الغربية أسوأ منه في قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى تراجع دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. بالإضافة إلى أن غالبية الفئات الأشد فقرا في قطاع غزة تعتمد على المساعدات لا على دخل العاملين.

يعد الوباء ضربة أخرى لمالية السلطة الفلسطينية المثقلة أصلا، لذا يتوقع التقرير ارتفاع الفجوة التمويلية لدى الحكومة الفلسطينية من 800 مليون دولار في 2019 لأكثر من 5.1 مليار دولار هذا العام.²¹ وترى البنوك أيضا أن ارتفاع نسبة اقتراض السلطة الفلسطينية وكذلك اقتراض موظفي السلطة الذين توقف صرف رواتبهم خلال الأشهر الماضية يعرض النظام المصرفي الفلسطيني للخطر.

وأوصى تقرير البنك الدولي السلطة الوطنية الفلسطينية برفع مخصص النفقات في موازنتها المقررة بحوالي 473 مليون دولار، من خلال برامج النقد مقابل العمل، بهدف خلق فرص عمل، وتقديم دعم للشركات المهددة بالانهيار لتمكين من دفع أجور موظفيها، ومساعدات للحكومات المحلية. يقترح التقرير أن على السلطة الفلسطينية حشد مساعدات من المانحين لتغطية الزيادة في النفقات، والعمل مع الحكومة الإسرائيلية لإيجاد حلول لكافة قنوات التسرب المالي والاستمرار في سياسة الاقتراض من البنوك المحلية، إلى جانب إعادة توزيع النفقات على بنود أخرى غير فاتورة رواتب موظفي القطاع العام. السلطة الفلسطينية لم تعمل بالتوصية الأخيرة على مَرِّ العقود الماضية، ذلك لأنها اعتمدت لسنوات عديدة على تحفيز استهلاك موظفي القطاع العام كأداة أساسية لتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد.

تقرير مكتب اللجنة الرباعية

تناول تقرير مكتب اللجنة الرباعية²² المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة بشكل خاص تطوير البنية التحتية لقطاع المياه والطاقة والاتصالات.²³ وفق التقرير، تم تأمين التمويل اللازم لإنشاء المحطة المركزية لتحلية مياه البحر في غزة، وقاربت أعمال البناء في محطة معالجة مياه الصرف الصحي على الانتهاء. إلا أن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى نهج يضمن سير أعمال هذا القطاع بشكل مستدام، فلا زال هناك حاجة لتأمين تكاليف التشغيل والصيانة لمعالجة مياه الصرف الصحي ومرافق محطة التحلية. ويذكر التقرير أن تأخير أعمال تنفيذ مشاريع الصرف الصحي في الضفة الغربية يعود لفجوة تمويلية تقارب 468 مليون دولار.

بورصة فلسطين في حزيران 2020

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 8.470 نقطة في آخر يوم للتداول، منخفضا بنسبة 1% مقارنة بالشهر الذي يسبقه.²⁴ وقد تم تداول 3.4 مليون سهم بقيمة إجمالية 0.8 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة 7.31% و5.10% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

يذكر التقرير أن تنفيذ عملية الضم سيؤدي إلى وقف العمل بكافة الاتفاقيات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وسيقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ ثلاثة عقود لتحقيق السلام. ودعت السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي إلى الاعتراف بدولة فلسطين بحدود ما قبل العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض أي تغيير أحادي الجانب في ترسيم الحدود، ووقف أي دعم مالي لأي أنشطة غير قانونية تباشر بها إسرائيل، والسعي لإنهاء الاحتلال وإرساء السلام بناء على أسس واتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها.

كما طالبت السلطة الفلسطينية الدول المانحة بتقديم دعم إضافي بقيمة 4 مليار دولار لسد العجز المتراكم في ميزانيتها. وفقا للتقرير، أدى الانخفاض الحاد في الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع العجز إلى 6.2 مليار دولار. وجاء في التقرير أنه سيتم تغطية مبلغ 2.1 مليار دولار من قيمة العجز من خلال الاقتراض والمساعدات وترشيد النفقات، مما يترك فجوة تمويلية بمبلغ 4.1 مليار دولار.

تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

ركز تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، على تأثيرات وباء كوفيد-19 على الصحة العامة في فلسطين وتبعات التدهور المستمر في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية.¹⁹

ووفقا للتقرير، كشفت الأزمة الراهنة هشاشة العلاقات الثنائية الإسرائيلية-الفلسطينية الناجمة عن مواقف سياسية سابقة. عقب التقرير على القرارات الاقتصادية والسياسية أحادية الجانب لكل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وأوجه الخلل في تنفيذ بروتوكول باريس،²⁰ الذي يعقد عملية التخطيط للتعايش الاقتصادي. ووفقا لمكتب المنسق الخاص، أكدت الأزمة الحالية أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا يمكنها الاستجابة بنفس السرعة أو تخصيص الموارد التي قد تخصصها دول أخرى لكونها بلا سيادة على أراضيها.

وحت التقرير الجهات المانحة على تقديم مساعدات مالية إضافية لتغطية الاحتياجات الصحية الفلسطينية والتصدي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية للجائحة. كما دعا لتحديث إطار العلاقات الاقتصادية المعمول به حاليا بين الطرفين، مطالبا الحكومة الإسرائيلية بتحسين الأطر الناظمة لعمل العمال الفلسطينيين، في مجال التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي، والمعاشات التقاعدية. ودعا التقرير أيضا إلى التفاوض على اتفاقيات شراء الطاقة بما يتيح استقلالية أكبر لقطاع الطاقة الفلسطيني، واتفاقية التخليص الجمركي، بهدف رقمته نظام السلطة الفلسطينية لتخصيص وتخليص رسوم ضريبة القيمة المضافة والجمارك.

كما تناول التقرير التطورات التي شهدتها قطاع غزة خلال العام الماضي، حيث أشار إلى أن حزمة مساعدات التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة لقطاع غزة، التي أقرتها لجنة الارتباط الخاصة في العام 2018، قد أدت إلى تحسن إمدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة وفترة الإمداد بالكهرباء (حوالي 11 ساعة يوميا في بعض المناطق). وقد أدى ذلك إلى تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي كما انعكس ذلك على قطاع العمل نهاية العام 2019، إذ وفرت وكالة الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشاريع البنك الدولي أكثر من 37,000 فرصة

<https://bit.ly/30G2Sr4> 21

22 يتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، مع تفويض للمساعدة في الوساطة في مفاوضات السلام مع دعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء المؤسسات

<https://bit.ly/3hCyLYL> 23

<https://bit.ly/2CX8JQR> 24

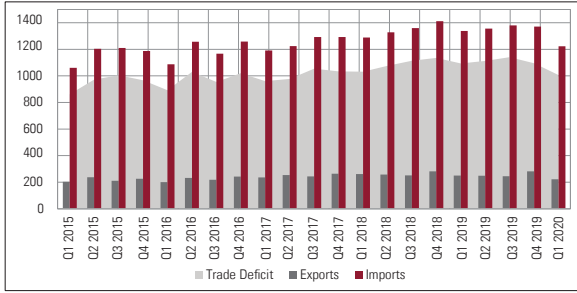
http://lacs.ps/documents>Show.aspx?ATT_ID=45265 19

20 إطار إقامة العلاقات الاقتصادية المؤقتة بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. تم التوقيع على البروتوكول في عام 1994 وهو جزء من أواسل الأولى، التي تم التوقيع عليها بعد بضعة أيام

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

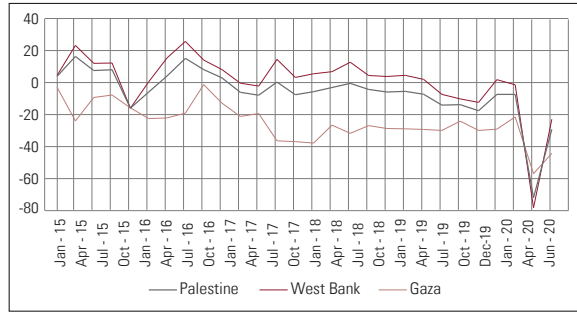
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)،
الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الواردات (الربع الأول 2020): 1,296.7 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2020): 230.6 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الأول 2020): 1,066.1 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

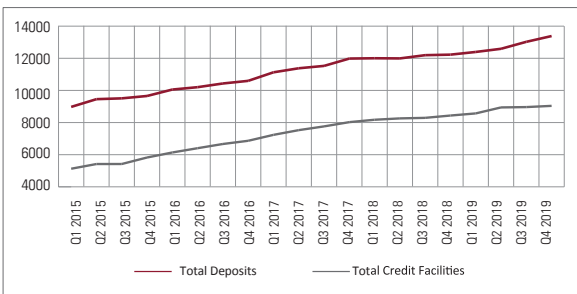
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - كانون الثاني 2020



فلسطين (حزيران 2020): -29.2 الضفة الغربية (حزيران 2020): -22.9
غزة (حزيران 2020): -44.2 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

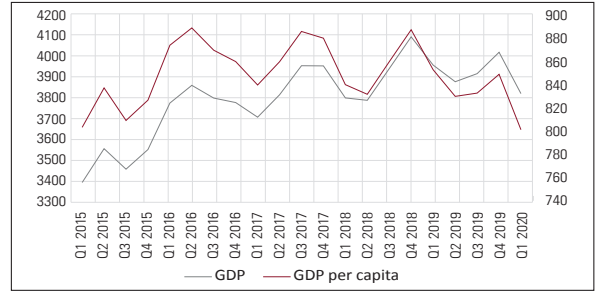
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2019



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2019): 9,039.1 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الرابع 2019): 13,384.7 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

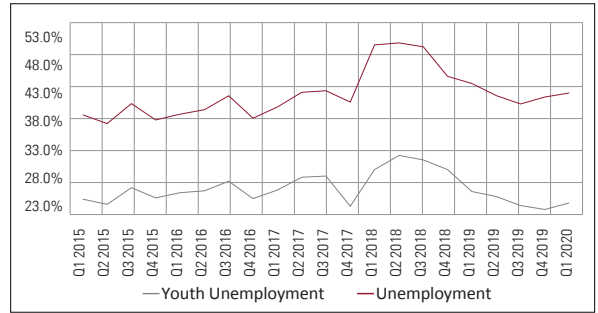
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة
(بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2020): 3820.4 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2020): 802 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

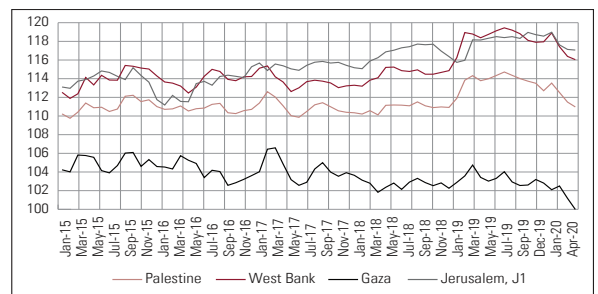
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2020



معدل البطالة (الربع الأول 2020): 25% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2020): 42.1%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - حزيران 2020



فلسطين (حزيران 2020): 110.9 الضفة الغربية (حزيران 2020): 116
غزة (حزيران 2020): 99.9 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى gro.tsurtdnaltrop@kcabdeef